الشفافية في علاقة المستثمر بالإدارة وأثرها على الاستثمار في الجزائر

تاريخ إرسال المقال : 2017/01/15 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/03/07

د. بقة عبد الحفيظ

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

ملخص:

يرتبط الاستثمار بحرية تداول المعلومات، مصداقيتها، دقتها وشفافيتها، فكلما كانت بيئة الاستثمار شفافة وواضحة وتوافرت المعلومات حول الأسواق والفرص الاقتصادية المتاحة كلما زادت ثقة المستثمرين في استثمار أموالهم، باعتبار أن الاستثمار يرتبط بحرية تداول المعلومات، وكلما انعدمت الشفافية وحلت محلها الضبابية وعدم وضوح القوانين أو كانت المعلومات غير متاحة أو غير شفافة أو خاضعة للقيود والرقابة، كلما أحجم المستثمرون عن استثمار أموالهم، مما يدل بأن هناك علاقة تناسب طردي بين الاستثمار وحرية تداول المعلومات.

Résumé:

L'investissement est liéaudroit d'accès à l'information, la crédibilité de cette dernière, sa précision et sa transparence, donc si l›environnement d›investissement est clair et transparent et les informations sur les marchés et les possibilités économiques sont disponibles, alors la confiance des investisseurs s'élève à investir leur argent, par contre s'il ya un manque de transparence et d'ambiguïté des lois, ou bien si les informations ne sont pas disponibles ou ne sont pas transparentes ou soumises à des restrictions et des contrôles,les investisseurs refuseront d'investir leur argent, ce qui signifié qu›il ya une relation de proportion directe entre l›investissement et la libertéde la circulation de l›information.

مقدمة:

يعتبر التبادل الحر للمعلومات عاملا أساسيا وضروريا لترسيخ بيئة ديمقراطية ناجحة، والوصول إلى اقتصاد متكامل، فسواء تعلق الأمر بالمجال الاقتصادي أو بالمجال السياسي فإن الشفافية تبقى هي أهم عامل لتعزيز الثقة بين طالب المعلومة (المتعامل) ومن يمتلكها (أي الدولة) وأهم سلاح لمحاربة الفساد.

وتظهر أهمية الحصول على المعلومة وشفافيتها، خاصة لدى رجال الأعمال المستثمرين في الإقدام على عملية الاستثمار التي تمثل حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية.

وباعتبار أن المستثمرين في حاجة ماسة إلى معلومات حول الأسواق والفرص الاقتصادية المتاحة وعلى بيئة الاستثمار، فإن الحد من هذه المعلومات أو حجبها أو ضبابيتها من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية في مجال الاستثمار وعرقلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة. فإلى أي مدى يساهم التداول الحر للمعلومات والشفافية في التعامل في توطيد علاقة المتعامل الاقتصادي بالإدارة؟ وما هو دور التبادل الحر للمعلومات وشفافيتها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار؟ وبم نفسر تراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر رغم الحشد الإعلامي والسياسي لجذب الاستثمارات، ورغم الحوافز والتسهيلات التي كرستها قوانين الاستثمار المتعاقبة؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم هذا البحث وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول : الشفافية ودورها في توطيد علاقة المستثمر بالإدارة

المطلب الأول : تعريف الشفافية ومضمونها

المطلب الثاني : دور الشفافية في توطيد علاقة المستثمر بالإدارة

المبحث الثاني : دور الشفافية في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الأول : قيمة المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار

المطلب الثاني : الشفافية وتراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

خاتمة

المبحث الأول : الشفافية ودورها في توطيد علاقة المستثمر بالإدارة

يعتبر التداول الحر للمعلومات حقا من حقوق الإنسان تقره اتفاقية الأمم المتحدة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) وتكرسه الكثير من دساتير دول العالم، بل أن أكثر من 90 دولة سنت قوانين داخلية للتداول الحر للمعلومات تكريسا لمبدأ الشفافية في علاقة المتعامل مع الإدارة، منها ثلاث دول عربية هي: الأردن[1] واليمن وتونس، فما مفهوم الشفافية ؟ وما هو دورها في توطيد علاقة المستثمر (طالب المعلومة) بالإدارة؟

المطلب الأول : مفهوم الشفافية

يقتضي الوصول إلى مفهوم الشفافية -باعتباره من المفاهيم المعاصرة- التطرق لمختلف التعريفات التي قيلت فيها في الفرع الأول، وتحديد مضامينها في الفرع الثاني.

الفرع الأول : تعريف الشفافية

الشفافية تعني وضوح التشريعات وسهولة فهمها وانسجامها مع بعضها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا لمتغيرات بما يتناسب مع روح العصر، وكذلك تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها، بحيث تكون متاحة للجميع.[2]

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات، معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء.[3]

وهناك من عرفها بأنها توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات والأنظمة والتعليمات والقوانين والقرارات الحكومية.[4]

وعرّفها آخر بأنها أحد عناصر الإدارة الجيدة في الحكم، وكلما كانت الشفافية موجودة وواضحة كان الحكم جيدا والاستقرار متحققا، لأن الشفافية تعني المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثليه ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات والصحافة، فعندما نتحدث عن الشفافية نحن في الحقيقة نتحدث عن حرية تدفق المعلومات في نفس المنظمة وبين المنظمة وأطرافها المتعددة من أصحاب المصالح بما في ذلك العامة.[5]

وأشار الطوخي بأن الشفافية تعني أن تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور وتتضمن الأنظمة التي تعمل من خلالها لإدارة الوسائل اللازمة التي تكفل العلم والمعرفة للكافة بتحقيق أنشطتها وأعمالها بالإفصاح والعلانية والوضوح، وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها.[6]

وهناك من يرى بأن مصطلح الشفافية يعني حرية تدفق المعلومات في متناول المواطنين،[7] وهناك من يرى أن الشفافية هي توفير المعلومات عن حقائق تهم العامة.

الفرع الثاني : مضمون الشفافية

إذا كانت الشفافية هي توفير المعلومات عن حقائق تهم العامة فإن مضمونها يشمل:

- الالتزام بتزويد طالب المعلومة بالبيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات والوثائق مجانا باعتباره حقا من حقوق الإنسانية والمواطنة،

- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الاطلاع على اجتماعات ومداولات القطاعات الحكومية،

- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في معرفة ما يدور في المرافق العامة،

- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول إلى معرفة عناصر الذمة المالية لكبار المسئولين (التصريح بالممتلكات)،

- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في معرفة طرق وآليات المساءلة ومواعيد الطعن،

- حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة ورسم السياسات والأنظمة واتخاذ القرارات،

- الاستجابة الفورية أو الالتزام بمواعيد قصيرة لتمكين طالب المعلومة من الحصول عليها،

- إيجاد نظام قضائي مستقل للتظلم والطعن أمامه عن مخالفات نظام الشفافية.[8]

المطلب الثاني : دور الشفافية في توطيد علاقة المتعامل الاقتصادي بالإدارة

تحظى الشفافية باهتمام كبير من طرف المنظمات الدولية والوطنية كمنظمة الشفافية الدولية، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، باعتبارها الأداة التي من شأنها توطيد العلاقات بين المتعامل الاقتصادي والإدارة، فإذا كانت المعلومة متاحة فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز الثقة بين المتعامل الاقتصادي والإدارة، ويؤدي بدوره إلى الاستقرار والطمأنينة، ومن شأنه جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات الوطنية، وانتعاش السوق المالية من خلال مصداقية تقديم المعلومات المالية وشفافيتها، كما يؤدي هذا الوضع إلى محاربة الفساد بكل أشكاله، كما تؤدي الشفافية إلى إقرار المساءلة والمحاسبة بالنسبة لمخالفي الأنظمة والقوانين.

وتؤدي الشفافية في تعامل الإدارة مع المتعامل إلى زرع الثقة بين الحاكم والمحكومين وتعزيز الولاء لدى العمال وزيادة إنتاجيتهم وترسخ فيهم قيم التعاون في تضاعف الإنتاج ويتحقق الاستقرار والتنمية الشاملة.

أما إذا انعدمت الشفافية وحلت محلها الضبابية وعدم وضوح القوانين فإن ذلك سيؤدي

حتما إلى زعزعة الثقة بين الطرفين، علما أن غياب الشفافية سيؤدي إلى ظهور الفساد وانتشاره، لذلك نصل إلى قاعدة مفادها أن العلاقة بين الفساد والشفافية علاقة عكسية، فكلما زادت معايير الشفافية قلت نسبة الفساد والعكس صحيح.

ويعتبر الفساد من أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض الاستثمارات وعزوف المستثمرين عن استثمار أموالهم في بيئة ينتهك فيها القانون وتضيع فيها الحقوق.[9]

المبحث الثاني : دور الشفافية في جذب الاستثمارات الأجنبية

من المسلم به أن الاستثمار هو أساس النمو الاقتصادي، لذلك تسعى الدول المتقدمة منها والنامية لجذب الاستثمارات، وذلك بتوفير المناخ المناسب، وبما أن الدول المضيفة للاستثمار تختلف من حيث حجم المخاطر التي تهدد هذه الاستثمارات، فإن المستثمرين يبحثون عن مواقع ذات مخاطر أقل، وتكون المخاطر أقل كلما كانت ظروف الدول المضيفة مناسبة والمعطيات التي لها علاقة الاستثمار واضحة، أما الدول التي تكون ظروفها غير مناسبة والمعلومات الخاصة بالمخاطر منعدمة أو قليلة أو غير واضحة (غياب الشفافية) فإن الاستثمارات المتدفقة تكون قليلة أو منعدمة.[10]

وعليه نتساءل عن قيمة المعلومة في اتخاذ قرار الاستثمار ونجيب عن هذا التساؤل في المطلب الأول، ثم نتناول علاقة الشفافية بتراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضمن المطلب الثاني.

المطلب الأول : قيمة المعلومة في اتخاذ قرار الاستثمار

يتطلب اتخاذ القرارات الاستثمارية معلومات مكثفة، وكلما زادت المعلومات عن بيئة الاستثمار زادت معها ثقة المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار والعكس صحيح، وإذا قدّر المستثمر أن المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن قراره سيكون بعدم الاستثمار وعدم المغامرة بأمواله في جو تسوده الضبابية، وإذا كان قد باشر استثماره وتغيرت القوانين وأصبحت بيئة الاستثمار تتسم بالغموض والضبابية فإن المستثمر قد يلجأ إلى دفع الرشاوى تجنبا للدخول في متاهات إجرائية وتعقيدات بيروقراطية قد تصل إلى خسارة مشروعه.[11]

ووفقا لاستطلاع قام به مركز قرطاج للبحوث والمعلومات بلبنان، توصل إلى أن 81%قالوا بأن الوصول إلى المعلومة يتم بواسطة الواسطة والدعم السياسي، 53% قالوا بأن الحصول على المعلومة يتم برشوة الموظفين، 48% قالوا بأن الحصول على المعلومة يتم بالمركز الاجتماعي، في حين أن هناك14 % قالوا بأن الحصول على المعلومة يتم بالاعتماد على القوانين، وفي غياب القوانين التي تضمن التداول الحر للمعلومات يلجأ طالبوا المعلومة إلى إحدى الوسائل المذكورة أو أكثر.[12]

وتمثل العراقيل الإدارية والقانونية إحدى المعوقات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بكثرة القوانين وغموضها وعدم استقرارها، لأن التغير المستمر للتشريعات يؤدي إلى عدم استقرار مناخ الاستثمار وعدم وضوح البيئة الاستثمارية، فيؤدي هذا الوضع إلى انتشار الضبابية والتي تعتبر من الأسباب الطاردة للاستثمار، كما أن أي استثمار يكون مؤسسا على دراسات جدوى تأخذ بعين الاعتبار القوانين المعمول بها وقت اتخاذ قرار الاستثمار، والتزامات المشروع وتكلفة الضرائب، وأن أي تغيير في القوانين (عدم الاستقرار التشريعي) سيؤدي إلى اضطراب المشروع وقد يصل إلى توقف النشاط كله.[13]

المطلب الثاني : الشفافية وتراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

رغم ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات مالية وتشريعية، بدءا بإصدار قانون الاستثمار سنة 2001 مرورا بالتعديلات التي تخللته بمقتضى قوانين المالية إلى غاية 2014،وانتهاء بصدور قانون ترقية الاستثمار سنة 2016، حتى أصبح هذا القانون على مقاس المستثمر الأجنبي، إضافة إلى دعوات الحكومة لرجال الأعمال الأجانب من أجل الاستثمار في الجزائر، إلا أن القطاعات الإستراتيجية لم يسجل فيها أي استثمار منذ 2014، و رغم المنتديات الداعية للاستثمار في الجزائر التي قادها وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب في رحلته المكوكية في أوروبا وأمريكا ضمن أشغال الأسبوع الجزائري للاستثمار،

doing business in Algeria [14]،إلا أن الاستثمارات الأجنبية بقيت دون مستوى طموحات الجزائر، وبقيت المؤسسات الدولية تضع الجزائر في رتبة متدنية بسبب المناخ غير المشجع على الاستثمار.[15]

وأرجع الخبير الاقتصادي ومدير الدراسات بمجمع سوناطراك سابقا السيد عبد الرحمان مبتول تراجع حجم الاستثمارات في الجزائر إلى غياب سياسة إستراتيجية اقتصادية واضحة، الأمر الذي بات يضفي الكثير من الضبابية حول شق الاستثمارات، ناهيك عن مناخ الاستثمار الذي لا يزال مبهما وغامضا ولا يحفز الأجانب على خوض غمار شراكات إيجابية، وأعاب السيد مبتول على سياسة الحكومة الغامضة في ملف الاستثمار، مما جعل العديد من الدول تتراجع عن التعاقد مع الجزائر خاصة في ظل تضارب تصريحات كبار المسئولين حول المضي إلى إلغاء المادة 04 مكرر من قانون الاستثمار التي تحدد نسبة الدولة الجزائرية والشريك الأجنبي والمعرفة بقاعدة 49-51% التي يرفضها المستثمرون، ويبقى إلغاؤها شرطا لدخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية(OMC).[16]

وبصدور قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016[17] تكون الحكومة الجزائرية قد أضفت مرونة غير مسبوقة على القواعد المنظمة للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، وذلك بتنازلها -وبصفة رسمية- على شرط الشراكة الوطنية في أي مشروع استثماري أجنبي بنسبة 51 % ، والمعروف

بقاعدة 49- 51المنصوص عليها في المادة 04 مكرر من الأمر 01-03[18]، ولم تقف هذه التنازلات عند هذا الحد بل وصلت إلى حد إلغاء حق الشفعة الذي كان مكرسا في القانون الملغى لصالح الحكومة، و كانت تعتبر هذه الأخيرة ممارسة حق الشفعة صمام أمان لحماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية، وأداة لمراقبة ولوج الأجانب إلى الاقتصاد الوطني، فلم يعد بإمكان الحكومة ممارسة حق الشفعة مثلما فعلت مع المتعامل المصري بخصوص قضية جازي، وكل شريك أجنبي بإمكانه بيع حصته إلى أي متعامل ولا قيد عليه سوى الخضوع لشرط إجرائي وهو الحصول على ترخيص من الوزارة المكلفة بالاستثمار، ويعتبر كل تنازل دون تصريح أو ترخيص بمثابة تحويل لمسار الامتياز، وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجمركي و الجبائي.[19]

وبالرجوع إلى المادة 31 من قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 فإن التنازلات التي تكون في حدود 10%أوأكثر من الأسهم و الحصص الاجتماعية للشركات الأجنبية التي تمتلك مساهمات في مؤسسات جزائرية يجب أن تخطر فيها مجلس مساهمات الدولة، وفي حالة عدم احترام هذا الإجراء الشكلي أو الاعتراض المبرر لمجلس مساهمات الدولة في أجل شهر واحد من تاريخ استلام الإخطار فإنه يمنح للدولة حق الشفعة الخاص بعدد الأسهم أو الحصص الاجتماعية التابعة للشركة الجزائرية.[20]

كما أن قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 عمل على تبسيط الإجراءات و تسريعها لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب، كما يتضمن هذا القانون إعادة تأطير مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إذ ستتحول إلى قطب مختص في مساعدة المؤسسة الاستثمارية و مرافقة المستثمرين.[21]

و من جهة أخرى أكد الخبير والمستشار لدى وزارة الصناعة والمناجم السيد علي ديبون، أن عدة هيئات أبدت ارتياحها اتجاه الإجراءات التصحيحية التي تضمنها هذا القانون، وفي مقدمتها الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي.[22]

ويبدو حسب رأينا أن هذه ا إجراءات من شأنها تحسين البيئة الاستثمارية ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات مستقبلا.

وأرجأ المستثمرون المستجوبون في عملية سبر آراء ضمت أكثر من 250 شركة غربية أغلبهم من الدول الأوروبية حول عزوفهم عن الاستثمار في الجزائر إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، عدم استقرار الإطار التشريعي والقانوني، ونقص توفر المعطيات والمعلومات.[23]

وما يؤكد أن انعدام الشفافية بكل أشكالها (كثرة القوانين، غموضها وعدم الاستقرار التشريعي والبيروقراطية) هي سبب تراجع الاستثمارات في الجزائر تلك الدراسة التي قام بها الدكتور عمار عماري[24]* حيث جاء فيها أنه:

يتطلب إنشاء مؤسسة استثمارية أو إنتاجية في الجزائر 14 إجراء، في المغرب 05 إجراءات في فرنسا وتونس 07 إجراءات، وبالتالي تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل تقدما في مجال الإجراءات الإدارية، وفي هذا السياق نجد أن متوسط معالجة ملف استثماري في الجزائر يتراوح بين 350إلى 360 يوما، أما في تونس فيكون في ظرف 90يوما، في حين لا تتجاوز مدة المعالجة في المغرب 75 يوما وفي فرنسا 56 يوما.[25]

وأخيرا نصل إلى تبني القناعة التي وصلت إليها الباحثة اللبنانية غيتا حوراني « **من العوائق التي تعيق الاستثمار في بلادنا افتقارنا إلى قانون الوصول إلى المعلومات**».

خاتمة:

من خلال هذا العرض الموجز للموضوع محل الدراسة اتضح _بما لا يدع مجالا للشك_ أن مبدأ الشفافية من شأنه أن يخلق جوا من الثقة والطمأنينة بين المتعامل الاقتصادي والإدارة، وإذا تعززت الثقة وسادت الطمأنينة انتشر الرخاء.

وتوصلنا أن الشفافية درع واق من الفساد وأداة للاستقرار الاقتصادي والانتعاش المالي، وأنه كلما كانت بيئة الاستثمار واضحة وشفافة اطمأن المستثمرون على أموالهم، وكلما اتسمت بيئة الاستثمار بالضبابية أحجم المستثمر عن استثماره.

وكشفنا المزايا التي يتمتع بها قانون الاستثمار الجزائري، إلا أن الاستثمارات آخذة في التراجع من سنة لأخرى، وهذا مرتبط بعدة عوامل أهمها ضبابية السوق وعدم الاستقرار التشريعي وتعقيد الإجراءات، لذا نرى من الضروري سن قانون يضبط التداول الحر للمعلومة أسوة بالدول الغربية وبعض الدول العربية حتى تستقر المعاملات ويأمن الناس على مصالحهم وأموالهم ونصل إلى تحقيق أكبر عائد من الاستثمارات الأجنبية وتتحقق التنمية الشاملة.

الهوامش :

1 أحمد عزت، حرية تداول المعلومات.، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، 2011، ص 104.

2 أسيل هادي محمود، أسس الشفافية الإدارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الإداري، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، لسنة 2008 ،ص 75.

3 يسرى الحسنات، واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى تنظيمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها، مذكرة مقدمة لنيل الدبلوم المتخصص في إدارة منظمات المجتمع المدني، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012- 2013 ، ص 09.

4 فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2010 ، ص 14.

5 فارس بن علوشبن بادي السبيعي ، المرجع السابق ص 15.

6 سامي محمد الطوخي، الإدارة بالشفافية: البطريق للتنمية والإصلاح الإداري من السرية وتدني الأداء والفساد إلى الشفافية والتسبيب وتطوير الأداء البشري والمؤسسي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 175، 2006.

7 أنظر في ذلك :فارس بن علوش بن بادي السبيعي، المرجع السابق، ص 15.

8 فارس بن علوشبن بادي السبيعي ، المرجع السابق ص 33.

9 بوريس ملنيكوف Boris MELINKOV إرشادات علمية لمكافحة الفساد، وثيقة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CPE)ص 04، متوفر على الموقع الإلكتروني http://www.cipe.org/sites/default/files/publication-docs/Combating%20Corruption%20toolkit%20Arabic.pdf

10 د/ بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، ص 72.

11 بروس ماكوين، حرية المعلومات خطوة نحو عدالة قرار الاستثمار، وثيقة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة CPE ص 07، متوفر على الموقع الالكتروني:-http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Freedom_of_Information/Investment_Decision.pdf

12 غيتا حوراني، الوصول إلى المعلومة في لبنان، وثيقة صادرة عن مركز قرطاج للبحوث والمعلومات، ص 33،

13 مقترحات تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وثيقة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة CPE في جانفي 2015ص 07، متوفر على الموقع الالكتروني:-http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Investment_Climate_Paper.pdf

14 انظر في ذلك: قانون الاستثمار على مقاس المستثمرين الأجانب، جريدة الفجر، يومية جزائرية مستقلة ليوم 28 نوفمبر 2015.

15 د/ بلعوج بولعيد، المرجع السابق ص 79.

16 سنة 2014 الأسوأ على الإطلاق في تاريخ الاستثمار بالجزائر، جريدة المحور ليوم 13 جويلية 2014.

17 انظر في ذلك القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر العدد 46.

18 أضيفت هذه المادة إلى قانون الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ثم ألغيت هذه المادة وألغي القانون 03-01 برمته بموجب القانون رقم 16-09مع الإبقاء على المواد 6، 18 و22 والنصوص التنظيمية للقانون الملغى إلى غاية صدور النصوص التنظيمية لهذا القانون الجديد.

19 انظر في ذلك نص المادة 29 من القانون رقم 16-09 المشار إليه سابقا.

20 انظر في ذلك نص المادة 31 من القانون رقم 16-09 المشار إليه سابقا.

21 انظر في ذلك نص المادة 2/32 من القانون رقم 16-09 المشار إليه سابقا.

22 انظر في ذلك تصريحات المدير العام لترقية الاستثمار بوزارة الصناعة والمناجم السيد عمار أغادير، وكالة الأنباء الجزائرية ، بتاريخ 2016/10/31.

23 منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف ص 140.

24 * أستاذ التعليم العالي بجامعة سطيف.

25 د/ عمار عماري، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي وسبل تفعيله في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف، ص 235-236.